

دراسة قياسية للعلاقات التوازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته بدول مجلس
التعاون الخليجي

مبارك عبدالله فهد محمد المجابوب

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة أسوان

أ.د. جلال عبدالفتاح الصغير

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط.

أ.د. عبدالوكيل محمد ابوطالب

وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.

الملخص

يستهدف البحث بصفة أساسية تحليل محددات التضخم وتحديد طبيعة العلاقة بين التضخم ومحدداته في المدى القصير والطويل (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) وذلك من خلال، التعرف علي خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك باستخدام جذر الوحدة، والتعرف علي درجة تكاملها، تحديد نوعية العلاقة بين التضخم ومحدداته من خلال اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تعقب تأثير كل محدد علي حدة في دالة التضخم، باستخدام تحليل التباين (Variance Decomposition)،

الكلمات المفتاحية: دراسة قياسية، العلاقات التوازنية طويلة الأجل، التضخم ومحدداته، دول مجلس التعاون الخليجي .

Summary

A Econometric Study of the Long-Term Equilibrium Relations between Inflation and Its Determinants in the Gulf Cooperation Council Countries

The research mainly aimed at analyzing the determinants of inflation and determining the nature of the relationship between inflation and its determinants in the short and long term (long-term equilibrium relationship) through, identifying the characteristics of the time series of the variables under study by using the unit root, identifying the degree of their integration, determining the quality of the relationship between inflation And its determinants through covariance tests and the error correction model, tracking the effect of each determinant separately in the inflation function, using the analysis of variance (Variance Decomposition), the most important results were as follows:

By determining the rank of the common integration of the study variables through the unit root test KPSS, it was found that some of the study variables

will remain at the level of them, but they may be / or unstable in the first differential, that is, the integral of the rank one I (1).

By Conducting co-integration, the results were as follows:

- Domestic inflation itself with a slowing period has a positive and significant statistical effect on domestic inflation in the Kingdom of Bahrain, the State of Kuwait, the State of Qatar, and the Kingdom of Saudi Arabia, but its statistical significance has not been proven in both the Sultanate of Oman and the United Arab Emirates.
- There is a negative impact of the real GDP on domestic inflation, as an increase in real output leads of course to a decrease in domestic inflation, and this is consistent with the economic theory in that it is supportive of supply versus demand, in both the short and long terms, in both Kuwait and Saudi Arabia, And the Emirates.
- The presence of a negative and statistically significant effect of the effective real exchange rate on domestic inflation in the long run, which means higher prices of imported goods compared to local commodity prices, and this results in higher prices locally as the foreign source transfers (pass-through) the burden of the decline in the value of the currency The domestic importer and producer, leading to inflationary pressures, in the Kingdom of Saudi Arabia.
- The existence of a negative and statistically significant impact of the nominal effective exchange rate on domestic inflation in the short term, in the Sultanate of Oman and the United Arab Emirates.
- There is a positive effect in the short term of the excess demand on domestic inflation, as the increase in the desired output from the actual leads of course to an increase in domestic inflation, and his morale has been

proven in the Emirates, while his morale has not been proven in the Kingdom of Saudi Arabia.

- The presence of a positive statistically significant effect in the short term of the import unit price index on domestic inflation, and it increases with the increase in the dependence of domestic consumption on imports (imported inflation). Its significance has been proven in the State of Kuwait, while its statistical significance has not been proven in the Kingdom of Bahrain, the Kingdom of Saudi Arabia, and the United Arab Emirates. .
- The presence of a positive effect in the short term of money supply as a percentage of GDP on domestic inflation, but its statistical significance was not proven in the Kingdom of Bahrain, the Sultanate of Oman, and the United Arab Emirates.
- There is a positive and significant statistical effect in the short and long term of money supply as a percentage of GDP on domestic inflation. According to economic theory, the sign of the money supply parameter is positive for inflation, reflecting the positive relationship (inflation is a monetary phenomenon), in the State of Qatar.
- The presence of a negative impact in the short term between the recession and inflation index, which means that the gap between the actual output is increasing from what is hoped for, which reflects the decline in economic performance towards recession, and thus the value of the consumer price index, in the Kingdom of Saudi Arabia, decreases.
- The error correction limit coefficient is negative and statistically significant, and this means that local inflation and its determinants studied in the previous functions have a common complement when local inflation is a dependent variable, which supports this effect in the short and long-term kinematic models.

المقدمة: اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الثقة والاستقرار الخارجي لتحفيز الاستثمار وتدفقات رأس المال من خلال ربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي؛ ولكن مع غياب مرونة سعر الصرف يجعل السياسة النقدية الداخلية تتبع التعديلات التي تحدث في السياسة النقدية في الولايات المتحدة للحفاظ علي ربط عملتها وبالتالي تفقد للمرونة اللازمة للتغلب علي آثار الصدمات الخارجية التي تؤثر علي السعر المحلي، وبالتالي قد يكون انخفاض قيمة الدولار الأمريكي قد ساهم في الضغوط التضخمية والذي كان مؤداه انخفاض عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلي عملات الشركاء التجاريين الآخرين، وخاصة اليورو، ولذلك ارتفعت أسعار الواردات في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلي الجانب الأخر يؤدي ارتفاع أسعار النفط (عائدات النفط) إلي زيادة الإيرادات الحكومية والثروة والسيولة المحلية، مما يؤدي إلي زيادة الطلب والضغوط التضخمية من خلال نمو الائتمان والإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب علي السلع والخدمات؛ ولما كانت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتمادًا كبيرًا علي واردات الاستهلاك والسلع الوسيطة وبالتالي فمن المحتمل أن يؤدي التضخم في الشركاء التجاريين الرئيسيين إلي خلق ضغوط تضخمية إضافية، وبالتالي فإن انخفاض سعر الصرف لدول مجلس التعاون الخليجي أمام الشركاء التجاريين غير المتعاملين بالدولار من المرجح أن يعزز الزيادة في أسعار الواردات وتضخم الأسعار، وقد لوحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدول مجلس التعاون الخليجي قد أخذ في التصاعد بشكل ملحوظ، فبينما كان الناتج المحلي في عام

٢٠٠٠ حوالي ٧٤٤.٦ مليار دولار بالأسعار الحقيقية لعام ٢٠١٠، ارتفع في عام ٢٠٠٥ حوالي ٩٤٥.٢ مليار دولار، ثم قفز في عام ٢٠١٠ إلى ١١٤٢.٩ مليار دولار، ثم في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٥٨.٩ مليار دولار، حتي بلغ في عام ٢٠١٨ حوالي ١٥١٦.٨ مليار دولار، مما يعكس التطور الكبير في حجم النشاط الاقتصادي والارتفاع في أسعار النفط عالمياً" الناتج المتولد عن البترول الخام." وبالتالي فإن عرض النقود يتأثر بشدة بأسعار النفط والذي يعتبر من مصادر التضخم المحلية

وعلي غرار ما سبق فقد حاولت الدراسة التعرف علي المتغيرات التي قد تؤثر علي التضخم المحلي علي مستوي دول مجلس التعاون الخليجي كل علي حده سواء من مصادر خارجية وهي سعر الصرف الحقيقي الفعال، سعر الصرف الأسمي الفعال علي حسب توافر البيان، وكذلك الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات، أو من مصادر داخلية وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، النقود بالمفهوم الواسع(% من الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك الطلب الزائد عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنسبة المئوية للفرق بين القيم الاتجاهية والقيم الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

مشكلة البحث: تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من ضغوط تضخمية من مصادر خارجية أو محلية، حيث تعتمد بشكل أساسي علي استيراد معظم السلع الاستهلاكية الأساسية من الخارج لسد احتياجاتها، ومع تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى خاصة الشركاء التجاريين غير الدولاريين في ظل ربط عملتها ولذلك ارتفعت أسعار الواردات في

العديد من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن هنا فإن البحث يحاول الإجابة عن

التساؤلات التالية:

١- ما أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة علي التضخم المحلي في دول التعاون

الخليجي كل علي حدة؟

٢- اختبار العلاقة بين التضخم وبين بعض المتغيرات التي قد تؤثر عليه، ومدى

استقرارها في المستوي أم الفرق؟

٣- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والعوامل المحددة له؟

هدف البحث: يهدف البحث بصفة أساسية تحليل محددات التضخم وتحديد طبيعة العلاقة

بين التضخم ومحدداته في المدى القصير والطويل (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) وذلك من

خلال:

١- التعرف علي خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك باستخدام

جذر الوحدة، والتعرف علي درجة تكاملها.

٢- تحديد نوعية العلاقة بين التضخم ومحدداته من خلال اختبارات التكامل المشترك

ونموذج تصحيح الخطأ.

٣- تعقب تأثير كل محدد علي حدة في دالة التضخم، باستخدام تحليل التباين

(Variance Decomposition).

منهجية البحث ومصادر البيانات: بالاستناد إلى الدراسات المرجعية لتحديد تلك المتغيرات، فإنه يمكن اشتقاق صيغ نماذج تلك الدراسة علي مستوى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من الدالة التالية:

$$CPI_t = f(RGDP_t, REER_t, ImpUVI_t, \frac{M_2}{GDP_t}, excd_t, CABP_t)$$

حيث: التضخم المحلي مقياس بالرقم القياسي لسعر المستهلك

CPI_t

$RGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمليون دولار (سنة الأساس ٢٠١٠)

$REER_t, NEER_t$: سعر الصرف الحقيقي الفعال، سعر الصرف الاسمي الفعال

$ImpUVI_t$: الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات (سنة الأساس ٢٠١٠)

$\frac{M_2}{GDP_t}$: النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي)

$excd_t$: الطلب الزائد عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمليون دولار

(سنة الأساس ٢٠١٠)، وله تأثير علي المدى القصير.

$$excd_t = RGDP_t - RGDP_t^{\hat{}}$$

المقدر من الدالة

حيث قدر $RGDP_t^{\hat{}}$ بطريقة HP-Filters

$CABP_t$: مؤشر ركود النشاط الاقتصادي، وهو عبارة عن النسبة المئوية للفرق

بين القيم الاتجاهية والقيم الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي

$$CABP_t = \frac{GD\hat{P}_t - GDP_t}{GD\hat{P}_t} * \text{. (سنة الأساس ٢٠١٠)}$$

ويتم تقدير القيم الاتجاهية من الدالة التالية: $\ln GDP_t = \alpha_0 + \beta_1 T_t$

الإشارات القبلية:

- الاستيراد: يمكن أن يعمل تأثير الاستيراد باتجاهين عكسي وطردني، فالأثر العكسي لأثر معلمة الاستيراد يحصل عندما تسد فجوة الطلب المحلي من السلع والخدمات (بأثر تضخم سحب الطلب) ومن ثم فارتفاع الاستيراد يعمل علي تخفيض التضخم، بينما الأثر الطردني يمكن أن يعمل من خلال ما يعرف بالتضخم المستورد.
- عرض النقود: وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن إشارة معلمة عرض النقود تكون موجبة التأثير علي التضخم عاكسة العلاقة الطردية. (كما أشار إليه فريدمان فإن التضخم ظاهرة نقدية).
- سعر الصرف: وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن التحسن في سعر الصرف العملة يعني ارتفاع قوتها الشرائية أي انخفاض معدل التضخم، ومن ثم الإشارة سالبة.
- سعر الصرف الحقيقي الفعال (REER): يؤثر سعر الصرف تأثير مباشر في معدلات التضخم باعتباره أداة تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية)، وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية)، وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، ومفهوم سعر الصرف الحقيقي الفعال يعبر عن "قيمة وحدة من العملة المحلية مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية (فعلي) مقسوما علي معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف (حقيقي).

$$REER = NEER * P^*/P$$

حيث أن: $REER$: سعر الصرف الحقيقي الفعال

$NEER$: سعر الصرف الأسمي الفعال

P^* : المستوي العام للأسعار للشركاء التجاريين

P : المستوي العام للأسعار المحلية

وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي الفعال يمثل كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلعة المحلية.

□ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن إشارة معلمة الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي تكون سالبة التأثير علي التضخم عاكسة العلاقة العكسية من حيث أنه داعم للعرض في مقابل الطلب؛ حيث أن زيادة الناتج الحقيقي يؤدي بالطبع إلي انخفاض التضخم المحلي.

□ **مؤشر الطلب الزائد:** والذي يعبر عن الفرق بين الناتج الفعلي والمأمول، يعكس

العلاقة الطردية حالة تزايد الناتج المأمول عن الفعلي، وبالتالي يزداد التضخم (نظراً لتزايد الطلب عن الامكانيات، بينما إذا كانت هناك علاقة عكسية فتشير إلي تزايد الناتج الفعلي عن المأمول وبالتالي انخفاض التضخم).

□ **مؤشر الركود الاقتصادي (فجوة الطلب):** فإذا كانت إشارته سالبة فهذا يعني تزايد

الفجوة بين الناتج الفعلي عن المأمول، والتي تعكس تراجع الأداء الاقتصادي باتجاه الركود، وبالتالي ينخفض قيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

مصادر البيانات: غطت الدراسة بيانات سنوية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨، وتم الحصول علي بيانات الرقم القياسي لسعر المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمليون دولار، سعر الصرف الحقيقي الفعال، سعر الصرف الأسمي الفعال، الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات، النقود بالمفهوم الواسع(% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك بالاعتماد علي البيانات المتاحة علي مواقع الانترنت الخاصة بكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT).

مناقشة النتائج:

أولاً: التعرف علي خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة: قبل تطبيق منهج التكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة يجب أولاً تحديد رتبة التكامل المشترك لهذه المتغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة $KPSS^1$ ، وذلك من خلال اختبار المتغير وفق نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى $AR(1)$ بالصيغة $Y_t = \rho Y_{t-1} + u_t$ فإذا كانت $\rho = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار أو عدم السكون، وسلسلته تسمى بالـ Random Walk Time Series ، وإذا ما تم طرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة السابقة نحصل علي الفرق الأول $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + u_t, \lambda = (\rho - 1)$ ، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ ، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة فإنها متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$. (إذا كانت أحد حلول عدم استقرار السلسلة هو

¹ Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin

أخذ الفرق لكن إجراء انحدار للمتغيرات في صورة فروق يؤدي إلي فقدان خصائص المدى (الطريل). كما أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل علي حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.

ولقد تبين من جدول (١) سكون متغيرات الدراسة عند المستوي لها أي أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في المستوي ولكنها قد تكون /أو غير مستقرة في التفاضل الأول، أي متكاملة من الرتبة واحد I(1).

جدول (١) نتائج اختبار KPSS لجذر الوحدة لمحددات التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة

(٢٠١٨-٢٠٠٠)

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	دولة قطر	سلطنة عمان	دولة الكويت	مملكة البحرين	المتغير/ الدولة	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	المستوي	CPI _t
مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	الفرق	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	المستوي	RGDP _t
غير مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	الفرق	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	غير مستقرة	المستوي	NEER _t *
غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	الفرق	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	المستوي	ImpUVI _t

					مستقرة	ي	
غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	الفرق	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	المستوي	M2 /GDP _t
غير مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	الفرق	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	المستوي	excd _t
مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	-	مستقرة I(1)	-	الفرق	
مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	مستقرة I(0)	غير مستقرة	المستوي	CABP _t
مستقرة I(1)	مستقرة I(1)	غير مستقرة I(1)	-	مستقرة I(1)	-	الفرق	

*تم استخدام متغير سعر الصرف الحقيقي الفعال لكل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية نظرًا لتوافر البيانات أما باقي الدول فقد تم استخدام سعر الصرف الأسمي الفعال.
المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews9.5 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ثانيًا: اختبار التكامل المشترك **Johansen Contegration Test**: تم اختيار

النماذج التالية لتطبيق اختبار التكامل المشترك (اختبار الأثر) علي دول مجلس

التعاون الخليجي:

$$\text{البحرين} \rightarrow CPI_t = f \left(ImpUVI_t, \frac{M_2}{GDP_t}, excd_t \right)$$

$$\text{الكويت} \rightarrow CPI_t = f \left(RGDP_t, ImpUVI_t, \frac{M_2}{GDP_t} \right)$$

$$\text{عمان} \rightarrow CPI_t = f\left(\frac{M_2}{GDP_t}, NEER_t, CABP_t\right)$$

$$\text{قطر} \rightarrow CPI_t = f\left(\frac{M_2}{GDP_t}, CABP_t\right)$$

$$\text{السعودية} \rightarrow CPI_t = f\left(RGDP_t, REER_t, ImpUVI_t, \frac{M_2}{GDP_t}, excd_t, CABP_t\right)$$

$$\text{الإمارات} \rightarrow CPI_t = f\left(RGDP_t, NEER_t, ImpUVI_t, \frac{M_2}{GDP_t}, excd_t, CABP_t\right)$$

جدول (٢) اختبار التكامل المشترك (اختبار الأثر) لمعادلة التضخم

the hypothesis	$H_0; r = 0$		$H_0; r \leq 1$		$H_0; r \leq 2$	
	Trace Stat.	(95% C.V.)	Trace Stat.	(95% C.V.)	Trace Stat.	(95% C.V.)
البحرين	85.23*	(47.86)	49.87*	(29.80)	19.58*	(15.49)
الكويت	87.33*	(63.88)	51.96*	(42.92)	24.55	(25.87)
عمان	86.25*	(63.88)	45.04*	(42.92)	18.16	(25.87)
قطر	37.17*	(35.19)	13.70	(20.26)	1.22	(9.16)
السعودية	117.41*	(54.08)	52.75	(35.19)	14.33	(20.26)
الإمارات	97.65*	(35.01)	22.13*	(18.40)	0.04	(3.84)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews9.5 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

يوضح جدول (٢) اختبارات الأثر للنماذج السابق إقترحها أن هناك توليفة خطية

ساكنة بين معدل التضخم ومحدداته في دول مجلس التعاون الخليجي. ويتبين أن عدد

متجهات التكامل المشترك $r = 1$ ، كما أنه وفقاً لنتائج اختبار الأثر فإنه يتم رفض فرضية

العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك ($H_0; r = 0$) وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ وذلك

بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الحال بالنسبة لفرضية $H_0; r = 1$ ،

$H_0; r = 2$ ، أن هناك علي الأقل متجه واحد متكامل لكل من البحرين والكويت وعمان

والأمارات أو أثنين متكامل لمملكة البحرين، وهذا يعني أن هيكل معدل التضخم متكاملًا تمامًا مشتركًا مع كل من:

- التضخم المستورد مقاسا بالرقم القياسي لسعر وحدة الواردات $ImpUVI_t$ وعرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) $M2/GDP_t$ ، والطلب الزائد عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مملكة البحرين.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $RGDP_t$ ، التضخم المستورد مقاسا بالرقم القياسي لسعر وحدة الواردات $ImpUVI_t$ وعرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) $M2/GDP_t$ ، في دولة الكويت.

- عرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) $M2/GDP_t$ ، وسعر الصرف الأسمي الفعال $NEER_t$ ، ومؤشر الركود الاقتصادي (فجوة الطلب) $CABP_t$ ؛ والذي يعبر عن الفرق النسبي بين القيم الاتجاهية والقيم الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك في سلطنة عمان.

- عرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) $M2/GDP_t$ ، ومؤشر الركود الاقتصادي (فجوة الطلب) $CABP_t$ ؛ والذي يعبر عن الفرق النسبي بين القيم الاتجاهية والقيم الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك في دولة قطر.

- الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي الفعال، والرقم القياسي لسعر وحدة الواردات، وعرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) $M2/GDP_t$ ، والطلب الزائد عن الناتج المحلي الحقيقي، ومؤشر الركود الاقتصادي (فجوة الطلب) $CABP_t$ ؛

والذي يعبر عن الفرق النسبي بين القيم الاتجاهية والقيم الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك في المملكة العربية السعودية.

-الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الأسمي الفعال، والرقم القياسي لسعر وحدة الواردات، وعرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) $M2/GDP_t$ ، والطلب الزائد عن الناتج المحلي الحقيقي، ومؤشر الركود الاقتصادي (فجوة الطلب) $CABP_t$ ؛ والذي يعبر عن الفرق النسبي بين القيم الاتجاهية والقيم الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ VECM : مما سبق تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أن تلك المتغيرات تسلك سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل، وبالتالي تم استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ VECM لتقدير النموذج وكانت النتائج علي النحو المبين بالجدول رقم(٣).

جدول (٣) تقديرات تصحيح الخطأ في منتجات التكامل المشترك لمحددات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي

معاملات طويلة المدى	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
CPI(-1)	1.000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000
EXCD(-1)	0.000					
	[0.887]					
IMPUVI(-1)	-0.040	- 0.130791				
	[- 5.735]	[- 4.38081]				
M2OFGDP(-1)	9.435	- 13.84748	- 48.00894	12.64321		
	[[-	[-	[

	6.332]	5.30226]	5.67138]	1.99673		
RGDP(-1)		- 0.000305			-1.19E- 05	- 0.000859
		[- 8.29584]			[- 6.46847]	[- 9.01046]
NEER(-1)			0.477274			
			[6.06014]			
REER(-1)					0.368843	
					[19.4785]	
CABP(-1)			1.160771	0.837823	1.136870	5.382199
			[12.4232]	[3.39779]	[17.9582]	[21.5507]
@TREND(00)	-0.166	1.589978	0.584147			6.075883
	[- 5.046]	[6.93714]	[3.33968]			
C	-3.588	39.02093	- 38.68146	- 10.12069	- 47.80095	36.25622
				[- 2.57106]	[- 15.4095]	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews9.5 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

لقد تبين من معادلة التكامل ما يلي:

- أن التضخم المحلي نفسه بفترة إبطاء له تأثير موجب ومعنوي إحصائياً علي التضخم المحلي في كل من مملكة البحرين، دولة الكويت، دولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ولكن لم تثبت معنويته الإحصائية في كلا من سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة.
- كما أن هناك تأثير سالب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي علي التضخم المحلي حيث أن زيادة الناتج الحقيقي يؤدي بالطبع إلي انخفاض التضخم المحلي، وهذا يتفق والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم للعرض في مقابل الطلب، وذلك علي المديين القصير والطويل، وذلك في كل من الكويت، السعودية، والإمارات.

- وجود أثر سالب ومعنوي إحصائيًا لسعر الصرف الحقيقي الفعال علي التضخم المحلي في المدى الطويل، الأمر الذي قد يرجع إلي كون هذا المحدد يأخذ في الاعتبار سعر الصرف الأسمي الفعال منسوبًا إلي النسبة بين المتوسط المرجح لأسعار الواردات، حيث أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال يعني تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بعملات الشركاء التجاريين، وهو ما يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المحلية، ويترتب علي ذلك ارتفاع الأسعار محليًا (للسلع الاستهلاكية والانتاجية) حيث يقوم المصدر الأجنبي بنقل (Pass-Through) عبء التراجع في قيمة العملة المحلية للمستورد والمنتج، مما يؤدي إلي حدوث ضغوط تضخمية، وذلك بالمملكة العربية السعودية.

- وجود أثر سالب ومعنوي إحصائيًا لسعر الصرف الأسمي الفعال علي التضخم المحلي في المدى القصير، حيث أن انخفاض معدل الصرف يؤدي إلي زيادة مستوى التضخم (Pass-Through)، وذلك بسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة.

- كما أن هناك تأثير موجب علي المدى القصير للطلب الزائد علي التضخم المحلي حيث أن زيادة الناتج المأمول عن الفعلي يؤدي بالطبع إلي تزايد التضخم المحلي (الطلب الزائد، مقارنة بالإمكانات، عامل مؤثر في ارتفاع التضخم)، وقد تثبت معنويته بالإمارات، بينما لم تثبت معنويته بالمملكة العربية السعودية. في حين كانت هناك علاقة عكسية معنوية إحصائية في المدى القصير بمملكة البحرين.

- وجود أثر موجب معنوي إحصائيًا في المدى القصير للرقم القياسي لسعر وحدة الواردات علي التضخم المحلي تابع جدول (٣)، ويزداد مع زيادة اعتماد الاستهلاك المحلي علي الواردات (تضخم مستورد)، وقد تثبت معنويته بدولة الكويت، بينما لم تثبت معنويته الإحصائية بمملكة البحرين والمملكة السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

- وجود أثر موجب في المدى القصير لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم المحلي، ولكن لم تثبت معنويتها الإحصائية، وذلك في كل من مملكة البحرين، سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة. في حين هناك أثر موجب ومعنوي إحصائيًا في المدى القصير والطويل لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم المحلي. وفقًا للنظرية الاقتصادية، فإن إشارة معلمة عرض النقود تكون موجبة التأثير علي التضخم عاكسة العلاقة الطردية. (التضخم ظاهرة نقدية)، وذلك بدولة قطر. ولما كانت النقود هي أحد العناصر المهمة المحددة للتضخم في المدى الطويل، وليس في المدى القصير، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات المختلفة التي تظهر وجود علاقة ضعيفة وغير واضحة بين المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التضخم علي المدى القصير.

- وجود أثر سالب معنوي إحصائيًا في المدى الطويل لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم المحلي، الأمر الذي قد يرجع إلي تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع تزايد عرض النقود. حيث تعتبر النقود هي أحد العناصر المهمة المحددة للتضخم في المدى الطويل، وليس في المدى القصير، وذلك بدولة الكويت.

تابع جدول (٣) تقديرات تصحيح الخطأ في متجات التكامل المشترك لمحددات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي

معاملات قصيرة المدى	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
CointEq1	-0.854	-	-	-	-	-
	[- 3.27167]	[- 4.79716]	[- 2.76405]	[- 3.23786]	[- 3.39554]	[- 5.04289]
D(CPI(-1))	0.535	0.469273	0.184209	0.612711	1.135465	0.038956
	[2.00343]	[1.73493]	[0.74531]	[2.17791]	[2.29624]	[0.20079]
D(CPI(-2))				0.105003		
				[0.40412]		
D(EXCD(-1))	-0.001					
	[- 1.89172]					
D(IMPUVI(-1))	0.016	0.300838				
	[0.41709]	[2.17286]				
D(M2OFGDP(-1))	4.011	-	19.35748	43.19551		
	[0.71442]	[- 11.24721]	[0.99937]	[2.62433]		
D(M2OFGDP(-2))				-		
				7.249287		
				[- 0.55807]		
D(RGDP(-1))		-			-	-
		0.000392			0.000457	0.001974
		[- 3.06239]			[- 3.76520]	[- 4.08188]
D(NEER(-1))			-			
			0.535889			
			[- 2.47413]			
D(REER(-1))					-	
					0.726201	
					[- 2.43119]	
D(CABP(-1))			0.430295	0.343853	-	1.137187
			[2.00657]	[1.35006]	[- 1.07477]	[4.22631]
D(CABP(-2))				-		
				0.109347		
				[- 0.58221]		
@TREND(00)						-

						0.323749
						[- 0.28250]
EXCD					1.79E-05	0.000638
					[0.57611]	[2.12802]
M2OFGDP					- 21.51432	4.359667
					[- 3.21218]	[0.19273]
IMPUVI					0.005437	0.323435
					[0.22164]	[0.75647]
NEER						- 0.971110
						[- 2.08391]
C	0.044	1.353024	- 0.424003			87.87858
	[0.15859]	[2.09838]	[- 0.68789]			[1.34570]
R-squared	0.602	0.719568	0.615083	0.721538	0.713222	0.834048
Adj. R-squared	0.421	0.592100	0.440121	0.535897	0.490172	0.620682
Sum sq. resids	11.302	23.97667	54.11303	131.2145	27.45472	78.43543
S.E. equation	1.014	1.476380	2.217964	3.818297	1.746575	3.347396
F-statistic	3.327	5.645052	3.515517	3.886735	3.197588	3.908994
Log likelihood	-20.652	- 27.04483	- 33.96378	- 39.53697	- 28.19622	- 37.11899
Akaike AIC	3.136	3.887627	4.701621	5.817122	4.258378	5.543410
Schwarz SC	3.430	4.181703	4.995696	6.155129	4.650479	6.033536
Mean dependent	0.194	0.176471	0.100000	0.001875	0.211176	- 0.070588
S.D. dependent	1.332	2.311644	2.964199	5.604830	2.446106	5.435072
Determinant resid covariance (dof adj.)	4660.183	2111114.	0.173190	3.170546	49645724	1648930.
Determinant resid covariance	816.9172	370072.4	0.030360	0.564289	3899924.	115119.7
Log likelihood	- 153.4849	- 205.4702	- 66.78339	- 63.53154	- 225.4878	- 171.4225
Akaike information criterion	21.46881	27.58473	11.26863	11.06644	30.88092	24.04971
Schwarz criterion	22.89017	29.00609	12.69000	12.27361	32.69438	25.66713

t-statistics in []

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews9.5 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

كذلك وجود أثر سالب معنوي إحصائياً في المدى القصير لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم المحلي، "لم تتفق والنظرية الاقتصادية"، وذلك بالمملكة العربية السعودية.

- وجود أثر سالب في المدى القصير بين مؤشر الركود والتضخم مما يعني تزايد الفجوة بين الناتج الفعلي عن المأمول، والتي تعكس تراجع الأداء الاقتصادي باتجاه الركود، وبالتالي ينخفض قيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في المملكة العربية السعودية. بينما هناك أثر موجب في المدى القصير مما يعني أن الفجوة بين الناتج الفعلي عن المأمول، لصالح الناتج الفعلي، وذلك في كل من سلطنة عمان، دولة قطر، والإمارات العربية المتحدة.

- أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنوي إحصائياً وهذا يعني أن التضخم المحلي ومحدداته المدروسة بالدوال السابقة لهم تكامل مشترك عندما يكون التضخم المحلي متغيراً تابعاً، مما يدعم هذا التأثير في النماذج الحركية القصيرة والطويلة الأجل.

رابعاً: نتائج تحليل التباين (Variance Decomposition):

علي الرغم من أن نموذج تصحيح الخطأ يوضح مستوى العلاقة بين التضخم ومحدداته الاقتصادية في المدى القصير والطويل، إلا أنه لا يستطيع تعقب تأثير كل محدد علي حدة في دالة التضخم، لذا تم استخدام تحليل التباين (Variance Decomposition)؛ ليوضح مستوى تأثير كل محدد علي حده، وهو من أساليب التكامل المشترك الهيكلية لنموذج

متجه الإنحدار الذاتي (Structural Co-integration VAR). وبإجراء تحليل مكونات التباين للمتغيرات المستقلة بدالة التضخم (جدول ٤)، أتضح ما يلي:

- بالنسبة لمملكة البحرين: أكبر مكون للتضخم في المدى القصير هو التضخم ذاته، حيث يمثل نحو ١٠٠٪ من مكونات التضخم في مملكة البحرين، بينما تنخفض هذه النسبة خلال المدى الطويل لتصل إلي نحو ٤٥.٥٪؛ مما يعني ضرورة الأهتمام بالتضخم بفترات إبطاء كمتغير مستقل عند التنبؤ لما لها من تأثير قوي علي مستوى التضخم في الفترة الحالية، يلية متغير الطلب الزائد عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يتزايد تأثيره علي المدى الطويل ليصل إلي نحو ٢٤.٥٪، وكذلك الحال بالنسبة لمتغيري عرض النقود بالمفهوم الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي)، والتضخم المستورد مقاسا بالرقم القياسي لسعر وحدة الواردات ولكن بدرجة تأثير أقل علي المدى الطويل ليصلا إلي نحو ١٧.٤٪، ١٢.٧٪ علي التوالي.

- بالنسبة لدولة الكويت: أكبر مكون للتضخم في المدى القصير هو التضخم ذاته، حيث يمثل نحو ١٠٠٪ من مكونات التضخم في دولة الكويت، بينما تنخفض هذه النسبة خلال المدى الطويل لتصل إلي نحو ٥٠.٧٪، يلية متغير عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يتناقص تأثيره علي المدى الطويل، وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي لسعر وحدة الواردات، بينما يتزايد تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي علي المدى الطويل ليصل إلي نحو ٣٦.٤٪؛ حيث أنه داعم للعرض في مقابل الطلب.

- بالنسبة لسلطنة عمان: أكبر مكون للتضخم في المدى القصير هو التضخم ذاته، حيث يمثل نحو ١٠٠٪ من مكونات التضخم في سلطنة عمان، بينما تنخفض هذه النسبة خلال المدى الطويل لتصل إلي نحو ٥٣.٨٪، يليه متغير سعر الصرف الأسمي الفعال، بينما ينخفض تأثيره علي المدى الطويل ليصل إلي نحو ١٥.٩٪، في حين يتزايد تأثير عرض النقود بالمفهوم الواسع(% من الناتج المحلي الإجمالي) علي المدى الطويل ليصل إلي نحو ٢٥.٦٪.

- بالنسبة لدولة قطر: أكبر مكون للتضخم في المدى القصير هو التضخم ذاته، حيث يمثل نحو ١٠٠٪ من مكونات التضخم في دولة قطر، بينما تنخفض هذه النسبة أخذه في الدوران خلال المدى الطويل حول نحو ٥٠٪، يليه متغير عرض النقود بالمفهوم الواسع(% من الناتج المحلي الإجمالي) ، ثم مؤشر الركود الاقتصادي.

- بالنسبة للمملكة العربية السعودية: أكبر مكون للتضخم في المدى القصير هو التضخم ذاته، حيث يمثل نحو ١٠٠٪ من مكونات التضخم في مملكة البحرين، بينما تنخفض هذه النسبة خلال المدى الطويل لتصل إلي نحو ٢٩٪، يليه متغير الركود الاقتصادي(فجوة الطلب)، حيث يتزايد تأثيره علي المدى الطويل ليصل إلي نحو ١٠.٥٪، في حين يتزايد تأثير سعر الصرف الحقيقي الفعال علي المدى الطويل ليصل إلي نحو ٥٨.٩٪.

- بالنسبة للإمارات العربية المتحدة: أكبر مكون للتضخم في المدى القصير هو التضخم ذاته، حيث يمثل نحو ١٠٠٪ من مكونات التضخم في الإمارات العبية المتحدة، بينما

تنخفض هذه النسبة خلال المدى الطويل لتصل إلي نحو ٨٣.٦٪، يلية متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل تأثيره علي المدى الطويل إلي نحو ١١.٣٪، يلية متغير الركود الاقتصادي (فجوة الطلب).

جدول (٤) تحليل مكونات التباين للتضخم بدول مجلس التعاون الخليجي Variance Decomposition of CPI

Period	مملكة البحرين				دولة الكويت			
	CPI	EXCD	IMPUV I	M2OFG DP	CPI	RG DP	IMPU VI	M2OFG DP
1	100.00	0.00	0.00	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00
2	81.50	13.54	2.83	2.13	52.33	2.78	18.32	26.57
3	63.95	16.51	9.82	9.71	52.28	16.29	16.16	15.27
4	50.44	27.19	10.60	11.76	52.26	23.56	13.02	11.16
5	48.54	28.14	10.63	12.69	50.42	28.31	11.40	9.88
6	49.33	26.23	10.85	13.59	50.19	31.07	10.48	8.26
7	49.20	24.42	11.54	14.84	50.40	32.92	9.37	7.31
8	47.50	24.36	12.17	15.97	50.26	34.44	8.51	6.79
9	46.04	24.76	12.47	16.74	50.51	35.44	7.92	6.13
10	45.49	24.49	12.67	17.35	50.66	36.41	7.31	5.62
	سلطنة عمان				المملكة العربية السعودية			
Period	CPI	M2OFG DP	NEER	CABP	CPI	CAB P	REER	RGDP
1	100.00	0.00	0.00	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00
2	55.82	10.39	28.10	5.69	82.98	16.07	0.00	0.94
3	54.99	16.72	21.94	6.34	65.80	15.32	17.53	1.35
4	55.7	19.82	19.49	4.99	54.2	12.8	31.54	1.39

	0				3	4		
5	54.7 5	20.86	19.35	5.05	48.1 5	12.6 8	37.65	1.51
6	53.7 1	22.73	18.18	5.39	41.7 7	12.1 9	44.44	1.59
7	54.2 2	23.91	16.96	4.90	36.9 3	11.4 6	50.01	1.61
8	54.0 9	24.31	16.83	4.78	33.6 9	11.0 8	53.60	1.63
9	53.6 1	24.96	16.47	4.96	31.0 7	10.8 0	56.49	1.65
10	53.7 8	25.59	15.87	4.77	28.9 5	10.5 2	58.87	1.65
	دولة قطر				الإمارات العربية المتحدة			
Period	S.E.	CPI	M2OFG DP	CABP	S.E.	CPI	RGD P	CABP
1	3.82	100.00	0.00	0.00	3.35	100. 00	0.00	0.00
2	6.96	56.40	34.58	9.02	8.99	89.1 8	6.13	4.70
3	8.16	55.52	26.97	17.51	13.5 3	88.4 3	6.81	4.76
4	8.39	53.36	27.95	18.69	17.1 8	87.4 1	7.80	4.80
5	9.04	48.77	31.88	19.35	21.1 4	86.4 2	8.64	4.93
6	9.29	47.26	34.05	18.69	24.7 5	85.7 1	9.32	4.97
7	9.65	48.11	33.04	18.85	28.3 7	85.0 4	9.93	5.03
8	9.92	49.75	31.34	18.91	31.8 8	84.5 0	10.44	5.06
9	10.2 7	51.01	29.27	19.73	35.3 1	84.0 2	10.88	5.10
10	10.5 5	51.75	27.88	20.36	38.6 7	83.6 1	11.26	5.13

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews9.5 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

الملخص

إستهدف البحث بصفة أساسية تحليل محددات التضخم وتحديد طبيعة العلاقة بين التضخم ومحدداته في المدى القصير والطويل (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) وذلك من خلال، التعرف علي خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك باستخدام جذر الوحدة، والتعرف علي درجة تكاملها، تحديد نوعية العلاقة بين التضخم ومحدداته من خلال اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تعقب تأثير كل محدد علي حدة في دالة التضخم، باستخدام تحليل التباين (Variance Decomposition)، كانت أهم نتائجة على النحو التالي:

-بتحديد رتبة التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة KPSS، تبين سكون بعض متغيرات الدراسة عند المستوي لها ولكنها قد تكون /أو غير مستقرة في النفاضل الأول، أي متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$.

-إجراء التكامل المشترك كانت نتائجة على النحو التالي:

*التضخم المحلي نفسه بفترة إبطاء له تأثير موجب ومعنوي إحصائيا علي التضخم المحلي في كل من مملكة البحرين، دولة الكويت، دولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ولكن لم تثبت معنويته الإحصائية في كلا من سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة.

*هناك تأثير سالب للنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي علي التضخم المحلي حيث أن زيادة الناتج الحقيقي يؤدي بالطبع إلي انخفاض التضخم المحلي، وهذا يتفق والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم للعرض في مقابل الطلب، وذلك علي المديين القصير والطويل، وذلك في كل من الكويت، السعودية، والإمارات.

*وجود أثر سالب ومعنوي إحصائياً لسعر الصرف الحقيقي الفعال علي التضخم المحلي في المدى الطويل، وهو ما يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المحلية، ويترتب علي ذلك ارتفاع الأسعار محليا حيث يقوم المصدر الأجنبي بنقل (Pass-Through) عبء التراجع في قيمة العملة المحلية للمستورد والمنتج، مما يؤدي إلي حدوث ضغوط تضخمية، وذلك بالمملكة العربية السعودية.

* وجود أثر سالب ومعنوي إحصائياً لسعر الصرف الأسمي الفعال علي التضخم المحلي في المدى القصير، وذلك بسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة.

*هناك تأثير موجب علي المدى القصير للطلب الزائد علي التضخم المحلي حيث أن زيادة الناتج المأمول عن الفعلي يؤدي بالطبع إلي تزايد التضخم المحلي، وقد تثبت معنويته بالإمارات، بينما لم تثبت معنويته بالمملكة العربية السعودية.

*وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً في المدى القصير للرقم القياسي لسعر وحدة الواردات علي التضخم المحلي، ويزداد مع زيادة اعتماد الاستهلاك المحلي علي الواردات (تضخم مستورد)، وقد تثبت معنويته بدولة الكويت، بينما لم تثبت معنويته الإحصائية بمملكة البحرين والمملكة السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

*وجود أثر موجب في المدى القصير لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم المحلي، ولكن لم تثبت معنويتها الإحصائية في مملكة البحرين، سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة. *هناك أثر موجب ومعنوي إحصائياً في المدى القصير والطويل لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم المحلي. وفقاً للنظرية

الاقتصادية، فإن إشارة معلمة عرض النقود تكون موجبة التأثير علي التضخم عاكسة العلاقة الطردية. (التضخم ظاهرة نقدية)، وذلك بدولة قطر.

*وجود أثر سالب في المدى القصير بين مؤشر الركود والتضخم مما يعني تزايد الفجوة بين الناتج الفعلي عن المأمول، والتي تعكس تراجع الأداء الاقتصادي باتجاه الركود، وبالتالي ينخفض قيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في المملكة العربية السعودية.

*معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنوي إحصائياً وهذا يعني أن التضخم المحلي ومحدداته المدروسة بالدوال السابقة لهم تكامل مشترك عندما يكون التضخم المحلي متغيراً تابعاً، مما يدعم هذا التأثير في النماذج الحركية القصيرة والطويلة الأجل.

المراجع:

(١) السيد عطية عبد الواحد, " التحليل الاقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية, القاهرة، ٢٠٠٢.

(٢) الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

(٣) الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

(٤) ثريا الخرجي، أياد كاظم حسون (دكاترة)، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٦.

(٥) جمال قاسم حسن (دكتور)، قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٧.

٦) حاكم محسن محمد (دكتور)، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة جامعة أهل البيت، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

٧) حسن بن رفدان الهجوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي (أسلوب التكامل المشترك)، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠٠٩.

٨) رياض الخريف، وأخرون، لماذا انخفض التضخم في المملكة العربية السعودية؟، تصحيح الخطأ في متجهات التكامل المشترك: محددات التضخم، قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠١٧.

٩) ريتشارد أميل حايك (دكتور)، الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد ١٣، العدد ٥١، ١٩٨٧.

١٠) سهير أبو العنين، مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري، مذكرة خارجية رقم (1585)، معهد التخطيط القومي، 1995.

١١) صلاح محمود حسين (دكتور)، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز " الاقتصاد والإدارة "، المجلد (١)، 1988.

١٢) صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والاحصائية، بحث وإستعلام عن البيانات، سنوات مختلفة.

١٣) عبدالاله القحطاني، موقع www.investopedia.com

١٤) عبدالله على الخريجي (دكتور)، محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة
البيئية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد ٤١،
١٩٩٦.

١٥) محمد عبد الكريم المرعي، عماد الدين أحمد المصباح (دكاترة)، تقدير فجوة الناتج في
الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٢: دراسة تطبيقية باستخدام مرشحي
هودريك بريسكوت وكالمن متعدد المتغيرات، [https://www.researchgate.net
/publication/315747916](https://www.researchgate.net/publication/315747916)

١٦) هنري عزام، العملات العربية، الخليج الاقتصادي، ٢٠٠٣/٥/٨.

17) Henning, N, Cgarles, pigott, Willian & Haneyseott, Robert, **Fiancial
Markets and the economy**, Prentice Hall, New Jersey, 1988.

18) <https://www.albankaldawli.org>.

19) <https://www.gcc-sg.org>.

20) <https://www.imf.org>.

21) Magda Kandil and Hanan Morsy, **Determinants of Inflation in GCC**,
IMF Working Paper, April 2009.

22) Weston, J, Fned, Besley, seott & Brigham, F, **Essentials of Managerial
Finance**, ll. Ed, New York, 1996.